بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني

د. خالد بلعربي

أستاذ محاضر بقسم التاريخ

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الجيلالي ليابس — سيدي بلعباس

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

belarbi.tlemcen@yahoo.fr

مقدمة

يحفل التاريخ الزياني بالكثير من القضايا والانعطافات التي مازالت بقعة من بقع المنسي ، فعلى الرغم من تصاعد الدراسات الكثيرة في حقل التاريخ الزياني خلال هذين العقدين الأخيرين ، لا تزال بعض القضايا الخاصة بهذا التاريخ بعيدة عن مناطق الضوء ، ومن هذا القبيل الدور الذي كان يضطلع به الجهاز القضائي في عهد الدولة الزيانية ، إن هذا الموضوع لم يشغل سوى مساحة قليلة في إسطوغرافيا المغرب الأوسط ، كما أنه لم يحظ بالتفاتة علمية تذكر من قبل الباحثين و المهتمين بتاريخ بني زيان من خلال دراسته دراسة مستقلة و عميقة تستوفي جميع الشروط العلمية ، باستثناء بعض الإشارات الخفيفة عنه أثناء الحديث عن تاريخ الدولة الزيانية بصفة عامة.

ينهض دليلاً على ذلك ما كتبه الدكتور عبد العزيز فيلالي حول "تلمسان في العهد الزياني" ،[١] و ما كتبه الدكتور عطاء الله دهينة حول "المملكة العبد الوادية في عهد أبو حمو موسى الأول إلى أبي تاشفين الأول"[٢] أو ما كتبه بوزياني الدراجي في كتابه حول "نظم الحكم في دولة بني الواد الزيانية" ،[٣] قد يفسر هذا الإقصاء من دائرة اهتمامات الباحثين والمؤرخين بشح المادة التاريخية في المقام الأول ، ذلك أن المصادر التاريخية الزيانية ضربت صفحا عن ذكر أخبار جهاز القضاء في حياة الدولة الزيانية و دوره في حفظ النظام ، باستثناء إشارات شاحبة وردت بكيفية عفوية في هذه المصادر ، و قد يكون السلطان أبو حمو موسى الثاني (ت ٧٩١هـ/١٣٨٩م) في كتابه واسطة السلوك في سياسة الملوك" قد خرج عن قاعدة الإقصاء في الوصية التي دوّنها لإبنه من بعده من مهام القاضي و كيفية إختياره بقوله : "يا بني و أما قضائك فيجب عليك أن تتخذ قضايا من فقهائك ، أفضلهم في متانة الدين ، و أرغبهم في مصالح المسلمين لا تأخذه في الحق لومة لائم ، و لا يسمع بظلامة ظالم و لا يفتر برشا ، و لا يعلق دلوه منه برشا يساوي بين الشريف و المشروف ، و القوي و الضعيف ، عالما يتقيد الأحكام ، مفرقا بين الحلال و الحرام ، قاضيا بالعدل آخذا بالفصل ، موجزا في الفصل ".[٤]

تأسيسًا لهذه الملاحظات المصدرية سنحاول تناول موضوع الجهاز القضائي وبنياته بالمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط ، في فترة محددة وهي مرحلة حكم الزيانيين التي تبدأ من سنة ٦٣٣هـ/١٢٣٥م إلى غاية سنة ٩٦٢هـ/١٥٥٤م.

تعتبر ولاية القضاء من أجل الولايات الشرعية وأرفعها شأنا في الدولة الإسلامية ، وقد عنيت بها الشريعة الغراء دومًا عناية فائقة ، مما دفع بالعلماء إلى الاهتمام بالقضاء ، فبحثو في أركانه ، وتحدثوا عن شروطه ،[٥] وعالجوا كيفية الفصل في الخصومات ، و تنفيذ الأحكام ،[٦] والدولة الزيانية بالمغرب الأوسط واحدة من دول المغرب الإسلامي التي عنيت بالقضاء ، نظراً لارتباطه بالحياة اليومية للسكان وقد ورث الزيانيون خطة القضاء عن الموحدين ، وكانت مهمة القضاء في العهد الزياني تتمثل في الفصل في الأحكام بعد التثبت الدقيق من القضايا المرفوعة و عدم قبول من لا عدالة له من الشهود.

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

خالد بلعربي ، بنية الجهاز القضائي بالمغرب الأوسط في العهد الزياني.- دورية كان التاريخية.- العدد الثاني عشر ؛ يونيو ٢٠١١.ص١٠٦ — ١٠٩.

(www.historicalkan.co.nr)

مكانة القضاة واختيارهم

أهتم سلاطين بنو زيان بالقضاة ، وأولهم التقدير والاحترام والاستشارة ، و مديد العون لهم ، وفي بعض الأحيان أسندوا إليهم الأعمال الهامة بالإضافة إلى القضاء نظرًا للثقة بهم ، والاعتماد عليهم ، والاطمئنان إليهم ، مع الاعتراف باستقلال القضاة عن الحكام والسلاطين ،[٧] وهي ميزة هامة ، إذ أن ذلك كان يمنع السلطة من التدخل في أحكام القضاة.

وضع السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني في كتابه واسطة السلوك في سياسة الملوك طريقة اختيار القضاة ، وذلك في الوصية التي تركها لولي عهده ، فيقول: "و أما قضاؤك ، أعلم يا بني إذا أردت اختيار قضائك ، فتفرس فيه تفرسًا سياسيًا ، وأحكم على اختياره حكمًا سياسيًا ، فإن كان يرغب إلى تلك الوظيفة ، عندها سيتحسن رفضه لضعف دينه ، فتفرس فيه أيضا في حديثه وصمته وفي مشيته وجلوسه وسمته فإن كان قبل القضاء يعرف بالصمت في لسانه ، وأظهر البشاشة والشكر ، والثناء والذكر فتعلم أنه محب في القضاء وأنه متصنع في الرياء ، وإن كان طليق اللسان ، ثم التزم الصمت بعد القضاء وأظهر السكون في جملة الأشياء ، فتعلم أنه متصنع وأنه بالناموس متضلع ، ثم تختبره في مشيته ، فإذ زاد على حاله المعتادة ، وحدث منه فيه شيء من نقص أو زيادة فتعرف أنه متصنع في حاله ، متنمس في أفعاله ، وإن نظرت لتلك الزيادة ورأيتها خرجت عن العادة ، وهي بسرعة وبشاشة ، ومبادرة وهشاشة ، فتعرف أنه فرح بالقضاء فاغتبط به ، ونال منه غاية مطلبه ، و تلك خدمة لأجل ولايتك إياه ، و تصرف بين يديك لترضاه ، وإن نقص من ذلك فتعلم أنه يتقعد عليه ، ويظهر الناموس إليك ، ويتزهد بين يديك ، لتستحسن حاله ولتغرك أحواله ، وتظنه على شيء في أموره ، فلا تعتبره في شيء ولا يغرك بغروره".[٨]

من خلال هذه الوصية يتضح جليًا أن تكامل الشخصية القضائية عند أبي حمو لابد أن تتوفر فيها ، النزاهة عن الطمع ، والحلم عن الخصم ، والإستقامة ، والشجاعة والجرأة التي تقطع المنازعات والخصومات.

كان قضاة الدولة الزيانية ينتقون من بين فئة الفقهاء ذوي المكانة و اليد الطولى في العلوم الشرعية ،[٩] وقد كانت السلطة الزيانية تعزز حرمة القضاء وتقف إلى جانب القضاة عندما يكون على رأسها مسئول يعرف جيّدا كيف يقرب الإدارة إلى المجتمع ، وكيف يطبق العدل على الجميع ولمصلحة الجميع من خلال المؤسسة القضائية التي تمتد علاقتها بالمجتمع لا من حيث الأحوال الشخصية فحسب ، بل إلى جوانب عديدة تتناول الأمور الدينية والتعليم و قضايا بالأسواق وغير ذلك. و لم يكن مسؤول قضائي كبير في العهد الزياني يحترم مسؤوليته بدقة كقاضي الجماعة محمد بن أحمد بن قاسم العقباني (٨٠٤ — ٨٧١هـ) ليجد غضاضة في مراقبة الأسواق بنفسه والمعاقبة على الغش.[١٠] كما أن القاضي أبو الفضل قاسم بن سعيد العقباني (ت ٨٢٦هـ) الذي تولى القضاء في عدة عمالات بالمغرب كمراكش وسلا ومدن بالمغرب الأوسط كهنين و تلمسان كان من بين أكثر القضاة عدلا وجزالة حسب يحي بن خلدون ،[١١] وهذه النماذج في الحقيقة تمثل ورع أجيال من القضاة كانوا يحظون بشعبية واسعة ، و يجسمون القدوة المثلى للسكان كما كان يريد من هذه النماذج أن تكون.

كان القضاء بالمغرب الأوسط في العهد الزياني يتميز كغيره من بلدان المغرب الإسلامي بتوزيع الاختصاصات ، فهي إما أن تكون كاملة للقاضي ويكون لها اختصاص عام ، وإما أن يكلف بقسم منها أو بجانب دون غيره ، وكان للقاضي عدد من المشاورين على جانب كبير من المعرفة الفقهية ، وقد احترم هذا النظام في الدولة الزيانية إلى غاية سقوطها وذلك في ظل المذهب المالكي وكان يشترط في القاضي الزياني بأن يكون على مذهب الإمام مالك ويحكم به ، حيث كان المذهب السائد في المغرب الإسلامي والأندلس في تلك الفترة.[١٢] كما كان الجهاز القضائي في العهد الزياني شهود يتولى القاضي اختيارهم ويمكنه إقصاء من يطعن فيه مقدرة وأخلاقا أو نزاهة وهؤلاء الشهود أو العدول قد تصبح مهمتهم رسمية بعد تزكيتهم من لدن القاضي والمطلعين على أحوالهم ، والشهادة قد يخصص بها أشخاص من بيوتات معروفة ومنسوبة كعائلة بن هدية ، والمقري ، والونشريسي ، وابن عبد النور ، والمازوني.[١٣]

كانت الوظيفة الأساسية للقاضي في العهد الزياني هي الفصل في النزاعات ، أي حسم الخلاف بين الخصوم ، سواءً كان هذا الخلاف متعلقا بالمسائل الدينية أو الجنائية عندما تتطلب الوقائع الرجوع إلى وسائل الإثبات ، أما في حالة الالتباس فيعهد بذلك لصاحب الشرطة مباشرة الذي يقوم بتنفيذ العقوبة فورا.[١٤] وكان القاضي يختار من بين أبناء البلد الذي ينتمي إليه ، حتى يكون على دراية و معرفة بأحوال الناس و عاداتهم ، فيكون معروفا عندهم و يثقون فيه. كما هو الحال بالنسبة للعالمين الفقيهين الأخوين ابني الإمام ، أبي زيد عبد الرحمان (ت ٧٤٣هـ/١٣٤٣م) و أبي موسى عيسى (ت ٧٥٠هـ/١٣٤٩م) اللذين توليا قضاء عمالة مليانة مباشرة بعد رجوعهما من تونس إلى المغرب الأوسط.[١٥]

ولما كان القاضي في عهد بني زيان كغيره من قضاة بلاد المغرب الإسلامي لا يتسع وقته للنظر في عدد من النوازل الطارئة التي لا يعرف بشأنها نص أو حكم سابق في متناوله ، فإن السلطة الزيانية كانت تلجأ في هذه الحالة على تسيير تخريج الأحكام من هذا الصنف عن طريق المفتي الذي كان موظفا تابعًا للدولة الزيانية ، يتولى مراجعة النصوص والآراء الفقهية ، ويزود القاضي بنتائج استقرائه بوضوح ، وكان القاضي غير ملزم بالعمل بفتوى المفتي ، كما كان القضاة في العهد الزياني معروفون بسعة الإطلاع وغزارة العلم ، عارفين بالنوازل كما هو الشأن بالنسبة لأبي عبد الله محمد العقباني.[١٦] وقد ساعدهم على ذلك الاهتمام البالغ الذي كان يوليه سلاطين بني زيان للقضاة ، حرصا منهم على نشر العدل بين أفراد الرعية.[١٧] و قد كان الكثير من قضاة الدولة الزيانية يدونون كل ما يحدث داخل المجمع الزياني من ذلك ما دونه قاضي الجماعة ، الفقيه قاسم بن سعيد العقباني عن غش الخيارين لرغيفهم بتلمسان ، وتقاضي المحتسب عن أصحاب الأفران لأنهم يؤدون له الرشاوي كما كشف العقباني عن بعض العادات السيئة التي كان يمارسها بعض الجزارين في تلمسان ، إذ كانوا يقومون بغش اللحم وخلطه بالكرش والمصران أو الشحم على قدر كثرة الثمن وقلته ، وعلى حسب حال المشتري و وضعيته الإجتماعية.[١٨]

أصناف القضاة في العهد الزياني

أثنى يحي بن خلدون على بعض القضاة بتلمسان حيث ذكر بأنهم كانوا يتميزون عن غيرهم بشكل معين من أشكال القضاء، وذلك حين يصفهم بعبارة قضاة العدل أو قاضي العدل.[١٩] ويمكن حصر أصناف القضاة في عهد الدولة الزيانية ضمن التقسيمات التالية:

- **قاضي الجماعة**: وهو يقابل قاضي القضاة بالمشرق،[٢٠] وكان يعين من قبل السلطان بعد البحث في كفاءتهم ومؤهلاتهم العلمية، وكانت وظيفة قاضي الجماعة تنحصر في النظر في الدعاوى والخصومات، والفصل في المنازعات، وكانت أحكامه تكتسي أهمية بالغة، ومن أشهر من تولى منصب قاضي الجماعة في العهد الزياني نذكر أبو سعيد بن محمد العقباني التلمساني، الذي تولى هذا المنصب في جل مدن المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، أثنى عليه يحي بن خلدون هذا المنصب ووصفه بأنه "ذونبل ونباهة ودراية وتفنن في العلوم."[٢١] كان قاضيًا في عهد السلطان أبي حمو موسى الثاني (ت ٧٩١هـ - ١٣٨٨م).
- **قاضي الحضرة**: يشغل منصب الموثق الملكي، وكان تعيينه يتم كذلك من قبل السلطان الزياني بمشورة قاضي الجماعة، ويعد قاضي الحضرة نائبًا لقاضي الجماعة، ويلقب بقاضي تلمسان،[٢٢] وممن تولى هذا المنصب في العهد الزياني نذكر أبو عبد الله محمد بن علي بن مروان بن جبل الهمذاني الذي كان عادلاً في أحكامه حتى قيل أنه لم يجلد أحدا بسوط أيام قضائه،[٢٣] كما نذكر أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن اللجام،[٢٤] وأبو عبد الله محمد المدكالي[٢٥] وغيرهم من قضاة الحضرة في العهد الزياني.
- **قاضي العمالات**: ينوب عن قاضي الجماعة في المدن التابعة للدولة الزيانية، وكان قاضي العمالات يعتبر من الموظفين الرئيسين، ولم تكن تتجاوز اختصاصاته حدود عمالته ومن تولى هذا المنصب. عبد العزيز عمر بن مخلوف (ت ٦٧٩هـ/ ١٢٨٠م)، قال فيه أحمد الغبريني أنه كان "فصيح اللسان و العبارة".[٢٦]
- **قاضي الأنكحة**: وهو اختصاص قضائي بعقود النكاح وما يتفرع عنها، وورد في كتاب "مملكة بني عبد الواد" عبارة يستدل منها على وجود قاضي الأنكحة.[٢٧] كما هو الحال بالنسبة للدولة الحفصية، وكان قاضي الأنكحة في دولة بني عبد الواد يشرف على عقد الخطوبة، مع الحرص أن يتم ذلك طبقا للكتاب والسنة.

الخطط المكملة للقضاء

خطة المظالم:

تعتبر خطة المظالم أو ولاية المظالم من الخطط المكملة للقضاء، والمظالم قد يكون من أفراد المجتمع، أو قد تكون من الولاة، وعمال الدولة، وكبار موظفيها، وهي أشبه ما تكون بمحكمة الاستئناف، والقضاء الإداري والإستثنائي في الوقت الحاضر.[٢٨] ويستعين والي المظالم، بهيئة من المساعدين والمستشارين والقضاة ويعرفها ابن خلدون بقوله "وهي وظيفة ممتزجة من سطوة السلطنة، ونصفه القضاء، وتحتاج إلى غلويد وعظيم رهبة، تقمع الظالم من الخصمين، وتزجر المعتدي، وكأنه يمضي ما عجز عنه القضاء."[٢٩]

كان يتولى هذه الخطة في دولة بني زيان السلاطين بأنفسهم، حيث كانوا يجلسون للنظر في ظلمات الناس من رعايهم، إذ كان السلطان الزياني يخصص يوما في الأسبوع للنظر في المظالم، وسماع شكوى رعيته،[٣٠] كما كان سلاطين بني زيان يقلدونها في بعض الأحيان إلى بعض الفقهاء، وقد انفرد ابن مرزوق الجد بذكر إسم واحد كان يتولى مجلس المظالم وهو الفقيه أبو العباس أحمد المعروف بإبن الفحام التلمساني وقد وصفه ابن مرزوق بأنه "أعلم وقته و الواحد في عصره"،[٣١] وعندما استولى أبو الحسن المريني على تلمسان والمغرب الأوسط، ومكث بها اثنتي عشرة سنة، كلف أبا عبد الله محمد الخطيب بن مرزوق بالنظر في الشكايات نيابة عنه.[٣٢]

ولقد أفرد أبو حمو موسى الثاني بعض الفقرات من كتابه واسطة السلوك لهذه الخطة في وصيته لولي عهده قائلاً: "وبعد فراغك من الصلاة (صلاة الجمعة) تجلس بمجلسك للشكايات، وتأخذ في قضاء الحاجات، والفصل بين الخصماء، والإنتقام من الظلمة الغشماء، فتقمع الظالم وتقهره وتحمي المظلوم وتنصره، وتحضر الفقهاء في مجلسك حين الفصل بين الناس لإزالة ما يقع في الأحكام من الإلتباس، وهذا المجلس من اليوم مخصوص للرعية والجمهور".[٣٣]

خطة الحسبة:

وهي إحدى الخطط الدينية التي تشارك القضاء في بعض مظاهرة ترتكز على مبدأ أساسي في الإسلام وهي "الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر"،[٣٤] وقد أعطيت لهذه الخطة أهمية كبيرة بتلمسان والمغرب الأوسط خلال العهد الزياني، تؤكد ذلك بعض الإشارات التي وردت في النصوص الزيانية وتتمثل هذه الإشارات في الوصية التي تركها أبو حمو موسى الزياني لإبنه يحث أكد عليه بأن يعتني بهذه الخطة و بأصحابها،[٣٥] وما يؤكد على وجود هذه الخطة اهتمام سلاطين بني زيان وحرصهم على وضع مكاييل وموازين نموذجية بأسواق المدينة حتى يلتزم بها التجار في معاملتهم مع الناس،[٣٦] وكان محمد بن أحمد العقباني مؤلف كتاب "تحفة الناظر وغنية الذاكر في حفظ الشعائر وتغير المناكر" قاضيًا على تلمسان.

ومن آثار الحسبة لتلمسان ما دونه قاضي الجماعة قاسم بن سعيد العقباني عن بعض العادات المذمومة التي انتشرت في أسواق تلمسان كعادة النجش أو التجانش بأن يعطي الرجل قيمة للشيء، دون قصد شرائه، وكذلك تطرق إلى غش الخبارين والجزارين وقد تطرقنا لذلك.

خاتمة

من خلال هذا البحث يمكننا القول أن الجهاز القضائي في العهد الزياني لعب دورًا كبيرًا في الحياة العامة للمجتمع، حيث كان يمثل سلطة في حدّ ذاتها وما القضاة الذين ذاع صيتهم في هذا المجال إلا دليل على الجهاز الحساس الذي كان يمثل الدولة الزيانية.

الهوامش:

١. عبد العزيز فيلالي ، تلمسان في العهد الزياني ج١ ، دار موفم للنشر والتوزيع ، الجزائر ٢٠٠٢.
٢. عطاء الله دهينة ، المملكة العبد الوادية في عهد أبو حمو موسى الأول إلى أبو تاشفين الأول ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ١٩٨٥.
٣. بوزياني الدراجي ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ١٩٩٣.
٤. أبو حمو موسى بن يوسف ، واسطة السلوك في سياسة الملوك ، مطبعة الدولة التونسية ، تونس ١٢٧٩هـ/١٨٦٢م ، ص ص ٦١-٦٢.
٥. وهيبة الزحيلي ، الفقه الإسلامي و أدلته ، دار الفكر للطباعة والتوزيع ، دمشق ١٩٨٥ ، ج٦ ، ص ٧٤٣-٧٤٧.
٦. ابن فرحون ، تبصرة الحكام في أصول الأقضية و مناهج الأحكام ، تصوير دار الكتب العلمية بيروت ١٣٠١هـ ص ٥ و ما بعدها ، ينظر كذلك ، ابن قيم الجوزية ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، مكتبة دار البيان ، دمشق ١٩٨٩ ، ص ١٣ و ما بعدها.
٧. نبيلة حساني ، أسرة العقباني ومكانتهم في القضاء بالمغرب الأوسط ، ضمن أعمال ندوة التاريخ والقانون ، التقاطعات المعرفية و الاهتمامات المشتركة ، الجزء الأول من تنظيم جامعة مولاي إسماعيل بمكناس أيام ٣-٤-٥ نوفمبر ٢٠٠٩ ، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية و كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية ، ص ٢٢٢.
٨. أبو حمو موسى ، المصدر السابق ، ص ص ١٤٩ — ١٤٩.
٩. بوزياني الدراجي ، المرجع السابق ، ص ٢٤١٠.
١٠. بطيب الهوارية ، السوق في الدولة الزيانية ٦٤٦هـ-١٢٤٨م/٩٥٢هـ-١٥٤٥م ، رسالة ماجستير (مرقونة) قسم الحضارة الإسلامية ، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ٢٠٠٢ — ٢٠٠٣ ، ص ٧٥.
١١. يحي بن خلدون ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، ج١ ، تحقيق عبد الحميد حاجيات ، المكتبة الوطنية ، الجزائر ١٩٨٠ ، ص ١٢٣.
١٢. أبو حمو موسى ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ ، بوزياني الدراجي ، المرجع السابق ، ص ٢٤١.
١٣. نبيلة حساني ، المقال السابق ، ص ٢٢٤.
١٤. صبحي الصالح ، النظم الإسلامية نشأتها و تطورها ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٣٣٣.
١٥. أحمد بابا التنبكتي ، نيل الابتهاج بتطريز الديباج ، دار الكتب العلمية بيروت (ب ت) ص ١٦٦.
١٦. السخاوي ، الضوء اللامع.
١٧. بلعربي خالد ، الدولة الزيانية في عهد السلطان يغمراسن — دراسة تاريخية و حضارية ، دار الريان للنشر و التوزيع ، تلمسان ديسمبر ٢٠٠٥ ، ص ١٤٣.
١٨. عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ج١ ، ص ٢٢٩.
١٩. بغية الرواد ، ج١ ، ص ٥٥-٥٨-٥٩-٦٠.
٢٠. ظهر هذا المنصب لأول مرة في عهد الخليفة العباسي هارون الرشيد ببغداد سنة ١٧٠هـ ، ينظر محمد الزحيلي ، تاريخ القضاء في الإسلام ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٥ ، ص ٣٢٦.
٢١. بغية الرواد ، ج١ ، ص ١٢٣.
٢٢. نبيلة حساني ، المرجع السابق ، ص ٥٨.
٢٣. يحي بن خلدون ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ١٣.
٢٤. نفسه ، ج١ ، ص ١١٩.
٢٥. نفسه ، ج١ ، ص ٢٠٥.
٢٦. الغبريني ، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية ، تحقيق رابح بونار الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر ١٩٨١ ، ص ص ٩١ — ٩٢.
27. Dhina (A): Le royaume Abdelwadide à l'époque d'abou Hamou Moussa 1er et d'abou tachfin 1er. Opu Alger 1985, P.116.
٢٨. عبد العزيز فيلالي ، المرجع السابق ، ج١ ، ص ٢٣٢.
٢٩. هو بنكز ، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى ، نقله عن الإنجليزية أمين توفيق الطيبي الدار العربية للكتاب ليبيا ، تونس ١٩٨٠ ، ص ٢٣٣.
٣٠. بوزياني الدراجي ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤.
٣١. ابن مرزوق ، المجموع ، ميكروفيلم ، الخزانة العامة ، الرباط ، المملكة المغربية رقم ٢٠.
٣٢. أبو حمو موسى ابن يوسف ، المصدر السابق ، ص ٨٤.
٣٣. نفسه ، ص ٨٥.
٣٤. عبد العزيز فيلالي المرجع السابق ، ج١ ، ص ١٨٣.
٣٥. بوزياني الدراجي ، المرجع السابق ، ص ٨٥.
٣٦. نفسه ، ص ٨٦.

الدكتور خالد بلعربي في سطور:

شهادة البكالوريا آداب-تلمسان (١٩٨٧). شهادة الليسانس في التاريخ — وهران (١٩٩٣) . شهادة الدراسات النظرية فيما بعد التاريخ جامعة تلمسان (١٩٩٥). شهادة الماجستير جامعة تلمسان (٢٠٠٠). شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط. جامعة سيدي بلعباس (٢٠٠٤). شهادة التأهيل الجامعي في التاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٥ جامعة سيدي بلعباس. أستاذ مشارك قسم التاريخ ، جامعة سيدي بلعباس (٢٠٠٠-٢٠٠١). أستاذ مساعد قسم التاريخ ، جامعة سيدي بلعباس (٢٠٠١-٢٠٠٥). أستاذ مساعد مكلف بالدروس قسم التاريخ ، جامعة سيدي بلعباس (٢٠٠٥). أستاذ محا ضر قسم التاريخ ، جامعة سيدي بلعباس (منذ جانفي ٢٠٠٦). رئيس اللجنة العلمية لقسم التاريخ ، جامعة سيدي بلعباس (منذ أكتوبر ٢٠٠٦). عضو باحث في مخبر الدراسات الحضارية و الفكرية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان. عضو باتحاد المؤرخين الجزائريين. عضو الهيئة الاستشارية لدورية كان التاريخية. عضو مؤسس لجمعية أساتذة جامعة تلمسان للعلوم و الثقافة و الرقي "الحباكية ". عضو في المجلس العلمي لمديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية تلمسان. شارك في العديد من الملقيات الوطنية والدولية. له عدد وافر من المقالات والدراسات المنشورة